الفصل التاسع

آفاق التطور السياسي والديمقراطي في مصر

إن البحث في موضوع الديمقراطية هو بحث يتعلق بطبيعة الدولة، وبالعلاقة بين الدولة والمجتمع. ومن ثم، فإنه يعد أحد الموضوعات الرئيسية للباحث في الشأن السياسي ، فلا دراسة للسياسة دون فهم لطبيعة الدولة وأساس الالتزام السياسي والطاعة السياسية فيها. وهكذا، فإن دراسة عملية التطور الديمقراطي في مجتمع ما، هي دراسة في واقع الأمر لطبيعة الدولة ودورها وعلاقتها بالمجتمع.

أولاً: الديمقراطية والتطور الديمقراطي – ملاحظات نظرية

لا يمكن تناول هذا الموضوع ، دون أن نأخذ في الاعتبار جانبين رئيسين:

أولهما: جانب نظري يتعلق بمفهوم الديمقراطية ومجموعة القيم والمفاهيم السياسية التي ترتبط بها، وثانيهما جانب مجتمعي يتصل بالبيئة الاجتماعية – الاقتصادية ، التي ينشأ في سياقها النظام الديمقراطي.

وبخصوص الجانب الأول الذي يتعلق بمفهوم الديمقراطية، فقد استقر الفكر السياسي والاجتماعي على أن الديمقراطية لاتقتصر – على الأشكال الدستورية والتنظيمية المرتبطة بها (تعدد الأحزاب – جماعات المصالح

ومؤسسات المجتمع المدني - الانتخابات الدورية كآلية لتغيير الحكومة-استقلال القضاء)، وإنما تتجاوز ذلك لتشمل اعتبارات ثقافية وقيمية، وهي ما تسمى ثقافة الديمقراطية.

فالأشكال التنظيمية والقانونية لنظام الحكم الديمقراطي تستند في قيامها ونشاطها إلى منظومة من المفاهيم والأفكار؛ فالتعددية الحزبية والسياسية - على سبيل المثال - تجد أساسها الفكري في قيمة التسامح والقبول بالآخر، وأنه لا توجد جماعة سياسية أو تيار سياسي يحتكر الحقيقة أو الحل الوحيد بشأن القضايا التي تواجه المجتمع. والحق في الانتخابات يستند أيضًا إلى الاعتقاد في عقلانية الإنسان ورشده وقدرته على الاختيار بين بدائل، كما أن هذا الحق يستند إلى مبدأ المساواة بين البشر بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العرق أو الدين.

والنظم الديمقراطية تستند إلى وجود هذه الثقافة الديمقراطية، ووجود الاتفاق العام Consensus حول قواعد العملية السياسية وشكل نظام الحكم ؛ لأن النظام الديمقراطي لا تحميه القوة المسلحة بقدر ما يحميه التزام الفاعلين السياسيين بقواعد هذه العملية وفقًا للدستور والقانون وعدم استعدادهم للخروج عنها. وهكذا.. فإن هناك مجموعة من الأفكار والمفاهيم والقيم التي تشكل الثقافة السياسية الديمقراطية، ودون توافرها في مجتمع ما، فإن المؤسسات الديمقراطية تكون نبتًا مصطنعًا ، لا يستند إلى جذور عميقة في الواقع الاجتماعي تصونه وتحميه.

أما الجانب الثاني للديمقراطية ، فهو يتعلق بالسياق الاجتماعي والاقتصادي؛ فمنذ أن ربط أرسطو بين الديمقراطية والطبقة الوسطى، عقد الباحثون الصلة بين استمرار النظام الديمقراطي وحالة الاستقرار الاقتصادي ، الذي يضمنه وجود طبقة وسطى عريضة. كما ربط آخرون بين استقرار النظام الديمقراطي ووجود التجانس الاجتماعي بمعنى وجود الحد الأدنى من الروابط الوطنية بين المجموعات اللغوية والسلالية والدينية التي تشكل مجتمعًا ما؛ خصوصًا في المجتمعات التي تشهد صنوفًا متنوعة من التعددية

الاجتماعية. ووجود هذا الحد الأدنى من الروابط الوطنية هو الذي يجعل من العملية الديمقراطية آلية للتعبير عن المصالح وتمثيلها، ولحل التباينات أو التناقضات بينها في إطار الوطن الواحد، أما غيابه فإنه يجعل آليات العملية الديمقراطية، بما تتضمنه من تنافس، تكريسًا لعدم التكامل الاجتماعي والانفصال بين تلك المجموعات، وتسييس التنوعات الاجتماعية والإثنية ومآسستها في أشكال دستورية وقانونية تتبلور حولها مصالح وتطلعات وطموحات.

وانطلاقًا من هذا المفهوم، فإن عملية التحول الديمقراطي أو التحول إلى الديمقراطيةDemocratic Transition يشهدها العالم منذ بداية تسعينيات القرن العشرين والتي أسماها بعض الباحثين بالموجة الثالثة للديمقراطية، تشير إلى تضمين-أو إعادة تضمين- ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الجسد السياسي. ويشمل ذلك تعديلات دستورية وتنظيمية، وكذا قيمية وفكرية، كما تتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ، وتوسيع دائرة المشاركة فيها، وبروز مراكز سياسية واجتماعية مختلفة ، تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال.

وخلال هذه العملية، فإن الجسد السياسي والاجتماعي ينتابه قدر من التغير، فقيم الطاعة والوحدة التي تسود في نظم الحزب الواحد ، يحل محلها قيم التعدد والتنوع والتنافس، وأنماط السلطة ذات الطابع الهيراركي تحل محلها أنماط أكثر تعقيدًا وذات أبعاد متعددة تتضمن بناء التحالفات والشبكات والوصول إلى حلول وسط . إن عملية الديمقراطية تثير أسئلة بحثية كثيرة دار بشأنها جدل كبير[1].

(1) انظر :

Samuel Huntington, **the Third Wave. Democratization in the Late Twentieth Century** (Norman: Oklahoma University Press, 1991); Jen Grugel, **Democratization. a Critical Introduction** (New York: Palgrave Macmillan, 2002) and David Held, **Models of Democracy** (Cambridge: Polity Press, 2006)

وفهم عملية التحول الديمقراطي في بلد ما يتطلب البحث في السياق التاريخي لهذا التحول؛ فنحن لا يمكن أن نفهم أي ظاهرة اجتماعية أو سياسية بمعزل عن تطورها التاريخي. وفي كثير من الأحيان، فإنه لا يمكن فهم الخصائص التي تتسم بها ظاهرة سياسية ما دون العودة إلى تاريخها ؛ فضعف الأحزاب السياسية، أو تدني نسب المشاركة السياسية للمواطنين في الانتخابات العامة لا يمكن تفسيره دون العودة إلى طريقة نشأة الأحزاب السياسية، ومدى تعبيرها عن قواعد شعبية وتمثيلها لمصالح اجتماعية. ومع الاعتراف بأن النشأة التاريخية لا يمكن اعتبارها المعيار الوحيد للحكم على مسار ظاهرة ما، فمثل هذا القول يلغي دور الإنسان وقدرته على التغيير وتجاوز موروثات الماضي، فإنه من الصحيح أيضًا أن معرفة النشأة التاريخية تساعد على فهم مسار الظواهر وتطورها ، وهذا ما يثير قضية العلاقة بين التغير والاستمرار.

إن فحص تطور النظم السياسية والاجتماعية يكشف عن جدلية العلاقة بين التغير والاستمرار ؛ فالتغير هو سنة الكون والحياة، وهو ضرورة لتكيف النظام – أي نظام – مع مستجدات الحياة الداخلية والإقليمية والدولية. والنظم التي استمرت كانت هي تلك التي امتلكت القدرة على التجديد الذاتي ، وتطوير مؤسساتها وأفكارها بما يتناسب مع الظروف المتغيرة . ومن ناحية أخرى، لا يستطيع أي نظام أن ينقطع تمامًا عن جذوره التاريخية والثقافية والاخلاقية ؛ لذلك، لم يكن غريباً، وبعد أكثر من نصف قرن على الثورة البلشفية، أن يحتفل الاتحاد السوفيتي السابق بالعيد الألفي لدخول المسيحية روسيا، وأن تندلع الخلافات القومية فيه بشكل حاد وصاخب ، أدى إلى سقوطه وتحلله؛ فالذاكرة الجمعية للشعوب هي نتاج تراكمات لعشرات ومئات السنين، وتتغير بشكل بطئ وعلى نحو تدريجي. العلاقة بين التغير والاستمرار إذنًا، كما هي العلاقة بين التطور والثورة مثلاً، لا تدخل في باب «إما.. وإما» فكلاهما مرتبط بالآخر، وكل منهما يمثل أحد وجهي حقيقة الحياة الإنسانية، والذي يرجح إحداهما على الآخر هو الموقف التاريخي ؛ أي الظروف المحددة التي يجد المجتمع أو النظام السياسي نفسه فيها.

وتثير دراسة عملية التحول الديمقراطي أو الدمقرطة، كما أطلق عليها بعض الباحثين، ثلاثة أمور مهمة في تحليل النظم السياسية:

الأول، أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن إعادة بناء التحالفات بين القوى الاجتماعية، وإعادة تعريف العلاقات وتحديدها بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، وبين المركز والهامش. وهكذا.. فإن عملية الدمقراطية هي بمثابة ملخص مكثف للصراعات والتحالفات الاجتماعية – السياسية في مجتمع ما.

الثاني، أن دراسة عملية التحول الديمقراطي تفتح الباب للتحليل المقارن، فهي إحدى سمات التطور التاريخي المعاصر ؛ ففي بلاد مختلفة ، مثل البرتغال، وإسبانيا، والأرجنتين، والبرازيل، والفلبين، وتونس، ومصر تم التخلي عن مفهوم الحزب الواحد وتبني الاتجاه إلى التعددية الحزبية. ووجدت هذه الدعوة أرضًا خصبة لها في الدول التي أخذت بالماركسية وصولًا إلى ثورات دول شرق أوروبا عام 1989. ويطرح هذا التطور إشكالية فكرية مهمة تتصل بالعلاقة بين شكل النظام السياسي وشكل النظام الاقتصادي في مجتمع ما، فنظام تعدد الأحزاب ارتبط على المستوى النظري بالديمقراطية الليبرالية ، التي هي مزيج بين مفاهيم الحريات السياسية وتعدد الأحزاب وتقييد سلطة الحاكم في المجال السياسي، ومفاهيم حرية السوق والعلاقات الاقتصادية الرأسمالية في المجال الاقتصادي. ويعني هذا من الناحية النظرية أن النظام الديمقراطي من الناحية السياسية ارتبط بالنظام الرأسمالي من الناحية الاقتصادية، بينما ارتبط الاقتصاد المُخطط أو الاشتراكي بنظم الحزب الواحد[1].

والتحدي النظري الذي واجه كثير من المفكرين هو إمكانية « فك الارتباط » بين الديمقراطية السياسية والرأسمالية الاقتصادية، وهل يمكن للديمقراطية أن تتبلور وتزدهر في ظل سياسات اقتصادية تدخلية تعطي للدولة دورًا في الحياة الاقتصادية.

(1) Nuno. S. Teixeira (Ed.), The International Politics of Democratization. Comparative Perspective (New York: Routledge, 2008)

وجاءت مفاهيم الديمقراطية الاجتماعية، والديمقراطية الاشتراكية، والطريق الثالث بمثابة إجابات عن هذا السؤال.

الثالث، أن عملية التحول الديمقراطي تثير قضية متطلبات Requisites وشروط Conditions النظام الديمقراطي من حيث النشأة والاستمرار والاستقرار. والقارئ لتاريخ حقل النظم السياسية ، لابد أن يلاحظ أن أحد مجالات البحث في حقبة الستينيات من القرن العشرين كانت دراسة أسباب فشل النظم الديمقراطية البرلمانية في دول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا؛ فقد شهدت هذه الدول سلسلة من الانقلابات العسكرية ، التي أودت بحياة نظم التعددية الحزبية ودشنت نظم الحزب الواحد ، الذي ساد في هذا الجزء من العالم لحوالي ربع القرن التالي من الزمان. وبظهور قصور نظم الحزب الواحد وعجزها عن الوفاء بمتطلبات المشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية في الثمانينيات ، تحول اهتمام الباحثين ليصبح تفسير أزمة نظم الحزب الواحد وسقوطها، وكيفية إعادة بناء الديمقراطية وتوفير البيئة المناسبة لذلك.

ويقصد ببناء الديمقراطية إدخال المفاهيم والممارسات السياسية التنافسية – على أساس مؤسسي – في أجهزة الدولة والمجتمع. وهذا الإدخال له أكثر من جانب ؛ فهناك جانب دستوري قانوني يرتبط بالاعتراف القانوني بتعدد الأحزاب وجماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني، وجانب قيمي ثقافي يتعلق بشيوع قيم احترام التعدد والتنوع ، وأنه لا يوجد فريق أو تيار يحتكر الحقيقة السياسية، وبعد تنظيمي يتعلق بتوزيع السلطة، ووجود الرقابة المتبادلة، وبروز مراكز مختلفة للنفوذ والقوة. ويترتب على هذه العملية إعادة هيكلة السياسة والعلاقات الاجتماعية.

في هذا السياق، فإن دراسة خبرات التحول الديمقراطي في دول العالم تشير إلى وجود منهجين أو نموذجين:

النموذج الأول، ويتسم بالانقطاع المؤسسي وتغيير شامل للنخبة السياسية الحاكمة وسياساتها، وهذا النموذج شهدته دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق. تضمن

هذا النموذج سقوطًا كاملًا للنظام السياسي بنخبته الحاكمة، وحزبه الواحد، وفي كثير من الأحيان بنشيده الوطني وعلمه بل وباسم الدولة، وارتبط بهذه العملية انقسام الاتحاد السوفيتي السابق ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا إلى عدة دول. وعلى أنقاض هذا النظام القديم، ظهرت نظم جديدة بدساتير ونخب سياسية وتوجهات فكرية جديدة. وارتبط ذلك بتحركات جماهيرية واسعة، وبسرعة عملية التغيير وتلاحق أحداثه وتداعياته[1].

ويدخل ضمن هذا النموذج ما شهدته بعض الدول الأفريقية ، مثل : كينيا وأوغندا وزامبيا من تطورات، حيث أدى تردي الأوضاع الاقتصادية ونمو حركات شعبية تدعو إلى مزيد من الحقوق الديمقراطية إلى هزيمة الحزب المهيمن، ووصول أحزاب المعارضة إلى الحكم، وتدشين مرحلة جديدة من التطور.

النموذج الثاني، ويتسم بالتغير المؤسسي المتدرج في إطار استمرار النخبة الحاكمة، وبحيث لا يحدث انقطاعًا ولا تحولًا سريعًا لشكل نظام الحكم، ولا تغيرًا مفاجئًا لدستور الدولة ولنخبتها الحاكمة، وإنما يحدث التطور الديمقراطي من خلال سلسلة من الإجراءات والقرارات التدرجية التي تتم عبر مدى زمني أوسع[2].

ومع كثرة الكتابات عن «الدمقرطة» والتحول الديمقراطي والتحول إلى الديمقراطية خلال حقبة التسعينيات، فقد ظهر في العقد الأول من القرن الـ 21 مدرسة فكرية تشكك في الأسس، التي انطلقت منها كتابات « التحول الديمقراطي»، وتثير أسئلة مهمة حول مدى حدوث هذا التطور، مركزة على عناصر الاستمرارية في النظم التسلطية،

(1) من الضروري التمييز بين خبرة روسيا ودول شرق أوروبا ، التي شهدت تغيرات مهمة في نظمها السياسية كما ورد أعلاه، وبين ما حدث في دول آسيا الوسطى ، التي كان التغيير فيها شكليًا وصوريًا واستمرت أغلب النخب الحاكمة والشخصيات القيادية ، التي كانت موجودة في العهد السوفيتي في الحكم ، مع إحداث بعض التغييرات الشكلية.

(2) انظر د. حنان ماهر قنديل، «عملية الإصلاح السياسي من أعلى: النخبة الحاكمة ومسيرة الديمقراطية في مصر»، **النهضة**، المجلد الثامن ، العدد الثاني (أبريل 2007)، ص ص 1-32.

وعلى قدرة هذه النظم على إعادة صياغة مؤسساتها وهياكلها السياسية في إطار جديد، يعطي مظهرًا مختلفًا بينما يحافظ على الجوهر. ويطرح أنصار هذه المدرسة التي تسمى أحيانًا بالتسلطية الجديدة أنه لا ينبغي التقليل من قدرة تلك النظم على اقتباس «مظاهر النظام الديمقراطي»، مثل: تعدد الأحزاب والجمعيات غير الحكومية وحرية الإعلام، دون أن يؤدي هذا إلى إعادة توزيع مصادر القوة السياسية، أو إخضاع عملية صنع القرار لمزيد من المحاسبة والمساءلة[1].

ثانيا: خصائص التطور الديمقراطي في مصر

وفي هذا الإطار، فإن السمة الرئيسية لعملية التطور الديمقراطي في مصر، هي أنها لم تأخذ شكل الانقطاع المؤسسي أو إحلال النخبة الحاكمة بنخبة أخرى بشكل مفاجئ وسريع، وإنما قامت النخبة الحاكمة ذاتها بإدخال عنصر التعددية الحزبية والمنافسة السياسية بشكل تطوري وتدريجي. بعبارة أخرى، فإن قيادة الدولة هي التي دشنت عملية التغير الديمقراطي وتبنتها في وقت مبكر، وسمح لها ذلك بأن تكون ليس فقط شريكًا في هذه العملية، بل أن تصبح العنصر الرئيسي المؤثر عليها من حيث مداها وسرعتها.

إن تبني منهج التدرج والتغير البطئ في إدارة عملية التطور الديمقراطي في مصر لا بد أن يوضع في سياقه التاريخي ؛ ذلك أن مصر تمثل واحدة من أقدم الدول المستمرة في

(1) M. Kassem, In the GUISE of Democracy: Governance in Contemporary Egypt (London:Itacha Press, 1999), Jason Brownly "Authoritarianism in an Age of Democratization" (Cambridge, Cambridge University Press, 2007); Laura Guazzone and Daniela Pioppi (Eds.), The Arab State and New Liberal Globalization (London: Itacha Press, 2009), and Larbi Sidiki, Rethinking Arab Democratization. Elections Without Democracy (Oxford: Oxford University Press, 2009).

وانظر باللغة العربية: فريد زكريا، مستقبل الحرية. الديمقراطية غير اللبيرالية في الوطن والخارج، ترجمة رضا خليفة (القاهرة: **الهيئة العامة للكتاب** 2009).

العالم، والتي ارتبط تطور نظامها السياسي بمفاهيم الإقطاع الشرقي، والنمط الآسيوي للإنتاج والفرعونية السياسية. وفي مثل هذا النمط من التطور، فإن على الباحث أن يطرح أسئلة مثل: ما عناصر التغير، وما عناصر الاستمرار، وكيف يتفاعل هذين النوعين من العناصر في كل موقف تاريخي.

في هذا الإطار، فإن المراقب لتطور النظام السياسي المصري في حقبتي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين لا بد أن يصيبه الشعور بالحيرة ، فقد جمع النظام بين خصائص متباينة ومتنافرة. فعلى المستوى التنظيمي، جمع بين خصائص نظام الحزب الواحد وتلك الخاصة بتعدد الأحزاب. وعلى المستوى الدستوري، اتبعت الحكومة سياسات اقتصادية تختلف عما ورد في الدستور من نصوص. وعلى المستوى الاقتصادي، جمع بين سمات الاقتصاد الحر والاقتصاد المخطط. وقد استخلص البعض من ذلك أن مصر تتطور بشكل دقيق وحذر، ورأى آخرون بأن هذا الوضع هو مرحلة انتقالية ، سوف تنتهي ببروز شكل مستقر آخر. ورأى فريق ثالث أن تلك الانتقائية في الأمور السياسية والاقتصادية هي شكل جديد لأنظمة الحكم في العالم الثالث.

كما ذكرنا من قبل، فإن الرئيس مبارك وصل إلى قمة السلطة دون تخطيط من جانبه، وفي لحظة لم يكن يتوقعها، وعقب حادثة ليس لها مثيل في تاريخ مصر الحديث، وهي اغتيال الرئيس السادات يوم 6 أكتوبر 1981. والحقيقة أن اغتيال السادات لم يخلق أزمة في النظام السياسي، وربما كان من الأصح القول أنه أدى إلى إنهاء حالة التوتر والاحتقان ، التي شهدتها الأسابيع الأخيرة من حكم السادات ، وأوجدت جوًّا من الانفراج والتهدئة التي استفاد منها مبارك في بناء نظامه.

ومن خلال الممارسة، وبشكل تدريجي، أعاد مبارك رسم خريطة الحياة السياسية في مصر، ودون أن يعلن انقطاعه عن مرحلة السادات. ويمثل الرئيس مبارك نموذج السياسي-التكنوقراط Techno-politician وهو نموذج لسياسي حذر، لا يرغب في اتخاذ قرارات لها ضجيج عالٍ، أو تخلق ثورة توقعات شعبية، وهذا النمط من القيادة يتسم عادة

بالتحوط، وعدم اتخاذ قرارات مفاجئة أو درامية، والحساب الدقيق للاحتمالات والنتائج المتوقعة. وقد لا يبدو هذا النوع من القيادات مثيرًا للمشاعر الجياشة أو ملهبًا للعواطف والخيال، فهو حريص دائمًا على إقامة التوازن وعدم الإقدام على قرارات تتضمن مخاطرات كبيرة. ومن ثم، فإن إحدى القيم الأثيرة لدى الرئيس مبارك، والتي يعبر عنها دومًا في خطابه السياسي هي: «الاستقرار».

ووفقًا لهذا، شهدت فترة حكم مبارك عددًا من المظاهر المهمة في دعم عملية التطور الديمقراطي ، منها الدور المتزايد للقضاء كحكم «Referee» في الحياة السياسية بما في ذلك دوره في الرقابة على دستورية القوانين، ومنها أنه في انتخابات مجلس الشعب لعامي 1987 و 2005 زاد وجود عناصر المعارضة بشكل يعتبر أعلى تمثيلًا لها من برلمان 1923، باستثناء برلمان 1950 ، ومنها توافر درجة أعلى من التسامح السياسي من جانب الحكومة إزاء نشاط الجماعات السياسية غير المعترف بها، ومنها بناء التحالفات والتفاهمات بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، ومنها وجود حالة من الاسترخاء والمرونة وعدم نمو استقطاب حاد في الحياة السياسية.

مع ذلك، فإن عملية التطور الديمقراطي في مصر شهدت خمس مفارقات جديرة بالتسجيل:

1. المفارقة بين السماح بحرية التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام والقيود التنظيمية على نشاط الأحزاب. وهكذا، فبينما تعكس صحف أحزاب المعارضة والصحف الخاصة درجة غير محدودة من الحرية في النقد ، وإثارة أدق المسائل بما في ذلك التعذيب في السجون، والفساد، وأسرة الرئيس .. فإن الأحزاب عاشت لفترة طويلة ، تحكم حركتها قيود وضوابط عديدة في الممارسة العملية.
2. المفارقة بين المرونة السياسية في التعامل مع الأحزاب القائمة وتشدد لجنة الأحزاب وعدم السماح لأحزاب جديدة بالقيام ، ويقصد بذلك عدم تشجيع

النظام لإقامة أحزاب سياسية جديدة، وسماحه في الوقت نفسه للأحزاب القائمة بحرية إعادة ترتيب أوراق الحياة السياسية ؛ فعلى سبيل المثال، قام حزب العمل الاشتراكي بتغيير برنامجه السياسي ليصبح في واقع الأمر حزبًا إسلاميًّا وشارك في الانتخابات البرلمانية لعام 1987 تحت شعار «الإسلام هو الحل»، وأقام تحالفًا انتخابيًّا مع حزب الأحرار الاشتراكيين وجماعة الإخوان المسلمين. ولم تعتبر لجنة الأحزاب فيما قام به حزب العمل خروجًا عن البرنامج ، الذي تأسس الحزب وحصل على الرخصة القانونية بممارسة العمل وفقًا له.

لقد أفصح النظام عن حكمة ومرونة سياسية في هذا المقام، فهو لا يعترف بجماعة الإخوان المسلمين كتنظيم سياسي ، من حقه ممارسة العمل السياسي ، ويطلق عليها تعبير «الجماعة المحظورة» وأنصارها لم يتقدموا بطلب لتأسيس حزب سياسي أو لتكوين جمعية أهلية وفضل أنصارها اتباع سياسة فرض الأمر الواقع. ومع ذلك .. فإن النظام سمح لأنصار هذه الجماعة بخوض الانتخابات البرلمانية في عام 1984 حتى بلغ عددهم 88 نائبًا في انتخابات مجلس الشعب 2005. وعلى الرغم من أنهم يخوضون الانتخابات بصفة «مستقلين» من الناحية القانونية، فإنهم في بعض الانتخابات رفعوا لافتات تحمل شعارات الإخوان ورموزهم الدالة على هويتهم السياسية والتنظيمية ، كما أنهم أسموا أنفسهم بالكتلة البرلمانية لنواب الإخوان المسلمين خلافًا للائحة مجلس الشعب. وهكذا يوازن النظام بين منعه القانوني لتيار سياسي معين من إقامة حزبه، وبين سماحه الفعلي له بالعمل والترشيح للانتخابات في إطار الأحزاب السياسية القائمة.

3. المفارقة بين دعوة أحزاب المعارضة إلى مزيد من الديمقراطية وغياب الديمقراطية الداخلية فيها. وتلك مفارقة لا تقل غرابة، فأحزاب المعارضة المصرية التي تدعو إلى تقييد سلطة الحاكم وإلى مزيد من الديمقراطية لا تشهد ديمقراطية حقيقية في داخلها. ويمثل ذلك تقليدًا تنظيميًّا يعود إلى حقبتي

الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين. وباستثناء حزب التجمع، فإن رئيس كل حزب يمتلك سلطات كبيرة في داخل حزبه. أضف إلى هذا، وجود جماعات معارضة – دينية ومدنية – تؤدي منطلقاتها الفكرية الشمولية إلى رفض التعددية الحزبية، ويقود بعضها إلى تبرير تبني العنف كأداة في العمل السياسي.

إن هذا الوضع يثير مسألة متطلبات الديمقراطية وبيئتها المواتية ؛ إذ كيف يمكن لحزب غير ديمقراطي أن يدافع عن الديمقراطية، وكيف يمكن لقوى لا تلتزم بالديمقراطية في عملها الداخلي أن تمارس الديمقراطية ، إذا ما وصلت إلى الحكم. ويتصل ذلك بدور الثقافة السياسية ؛ إذ هل من المصادفة أن تغيب الديمقراطية الداخلية عن جمهرة الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر، أم أن ذلك تعبير عن قيم ومعايير ثقافية ، تتعلق بالسلطة والمشاركة ؛ فالديمقراطية السياسية – كما ذكرنا من قبل – ليست مجرد أشكال قانونية وتنظيمية، وإن فعالية هذه الأشكال تتوقف على القيم السائدة وممارسات المشاركين في هذه التنظيمات ، وغياب هذه القيم يضع قيودًا على آفاق التطور الديمقراطي.

4. المفارقة بين عملية التطور الديمقراطي وضعف المشاركة السياسية ؛ فالعملية الديمقراطية تبدو أحيانًا، وكأنها تتم بين مجموعة من «الأقليات السياسية» ؛ بسبب عدم الاكتراث السياسي، والذي يتمثل في عدم المشاركة في الأنشطة السياسية؛ فالمسجلون في القوائم الانتخابية لا يتجاوزون حوالي 71٪ ممن لهم حق التصويت في الانتخابات، والذين يشاركون فعلًا في الانتخابات لا يتجاوزون 25٪ من هذا العدد .. أضف إلى ذلك أن عضوية الأحزاب والجماعات التطوعية محدودة، وأن محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية ، وهي أكثر محافظات مصر تطورًا من حيث التعليم والتحضر ومستوى المعيشة ، تنخفض فيها نسبة التصويت في الانتخابات إلى 13٪ وأقل.

ويمكن تفسير ذلك بأن عملية التحول الديمقراطي لم تنجح حتى الآن في تغيير علاقة المواطن بالسلطة، ولم تنجح في تغيير سلوكه تجاه الانتخابات العامة.

ولكن لماذا؟ ربما لأن الأحزاب السياسية ما زالت تتحدث بلغة عتيقة تعود إلى سنوات قديمة ولا تخاطب آمال وتطلعات مجتمع 69٪ منه تحت سن أقل من 35 سنة. وربما لأن هذه الأحزاب في جوهرها هي أحزاب أشخاص، وتتسم برامجها بدرجة عالية من الغموض والعمومية والتشابه بين بعضها والبعض الآخر. وربما بسبب ظروف الأزمة الاقتصادية واشتداد وطأة الحياة على أغلبية المواطنين ؛ مما يجعل رغيف الخبز يسبق أي اعتبار سياسي آخر.

5. المفارقة بين الثقل السياسي للتيارات الإسلامية، وخصوصًا الإخوان المسلمين، وآليات التعبير السياسي عنها ؛ فصعود الجماعات الإسلامية منذ نهاية الستينيات له أسبابه الموضوعية: النفسية والسياسية والاقتصادية. ونتيجة لممارسات الرئيس السادات التي أدت إلى اغتراب كل القوى السياسية المدنية ، أصبحت الجماعات الإسلامية هي القناة الرئيسية للاحتجاج السياسي . وفي عهد الرئيس مبارك، اتبع النظام استراتيجية متعددة الأبعاد، تضمنت السماح لهذه الجماعات بقدر من النشاط، ومشاركتهم وإدخالهم في العملية السياسية، وفتح قنوات الحوار مع جزء منهم، و تبني بعض شعاراتهم ورموزهم، واستخدام العنف مع أولئك الذين يرفعون السلاح.

وتبقي التيارات والتنظميات الإسلامية أحد معالم الحياة السياسية المهمة في مصر، ولكن دون السقوط في استنتاجات تبسيطية حول علاقة هذه الجماعات بالسلطة، أو تصور أنها جميعًا تقف موقع العداء منها.

كيف نفهم هذا الوضع من زاوية تحليل النظم السياسية، وهل نحن إزاء شكل من أشكال التعددية المقيدة ، الذي تؤدي تفاعلاته إلى فتح الباب أمام تحول ديمقراطي حقيقي ، أم أن هذا الشكل سوف يستمر كأحد أنماط الحكم في الدول النامية. وهل يصح من الناحية المنهجية إبداء حكم على الحالة المصرية الآن، أم ربما ينبغي أن ننتظر بعض

الوقت بالنظر إلى حالة التغير السياسي والاجتماعي السريع ، التي تحدث في السنوات الأولى من هذا القرن.

فمن ناحية، فإن أحزاب المعارضة المصرية ضعيفة ، ولا تمارس تأثيرًا جادًّا على عملية صنع القرار، واحتمال تداول السلطة أمرًا غير محتمل في السنوات القادمة، وأغلب الأحزاب هي أقرب إلى أن تكون جماعات مصالح ، تسعى للتأثير على القرار من أن تقدم بديلًا سياسيًّا.

ولكن من ناحية أخرى، فإن العملية التاريخية التي تحدث في مصر تفتح الباب أمام تطورات جديدة، قد يكون من شأنها إعادة تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع. ولنأخذ بعض الأمثلة الدالة على ذلك ؛ فهجرة المصريين للعمل في الخارج تعني أن المواطن يستطيع أن يحل مشكلته الفردية دون الاعتماد على جهاز السلطة، ودون الانتظار لحل يأتيه من الدولة. ويتضمن ذلك ، معنويًّا ونفسيًّا، أن هذا المواطن لا يشعر بأن للدولة فضلًا عليه في تكوين رأسماله أو تحسين أمور حياته، والأرجح أن هذا الشعور يؤثر على علاقته بالدولة. مثال آخر، تراجع دور الدولة في تقديم عدد من الخدمات مثل التعليم والصحة ، نتيجة ازدياد الفجوة بين مواردها والتزاماتها.. لقد أصبحت الدولة مرهقة وغير قادرة على الاستمرار في أداء دورها كدولة راعية.

ففي مجال الخدمات الاجتماعية عمومًا ، حدث تراجع في دور الدولة الذي أخذ أحد شكلين: إما تدهور مستوى الخدمات المقدمة بالمجان، أو شكل فرض رسوم وأسعار لها. في مقابل هذا، ازدهرت المؤسسات والهيئات الخاصة التي تقدم هذا النوع من الخدمات، فهناك مثلًا ازدياد ملحوظ في عدد المستوصفات والعيادات الملحقة بالمساجد ، والتي تقدم خدمات صحية بأسعار زهيدة، وهي إحدى تجليات الحركة الإسلامية في مصر. وتقوم المساجد أيضًا بدور مهم في جمع الزكاة، من خلال مكاتب الزكاة التي توجد فيها، والتي تقوم بتوزيعها على المحتاجين من أبناء المنطقة. ومؤدَّى ما تقدم، أن العلاقة بين جهاز الدولة وهيئات العمل الأهلي والتطوعي دخلت مرحلة جديدة، ويزداد دور

الأخيرة بشكل مستمر. وطرح ذلك آثاره السياسية على سلوك الناخبين وتوجهاتهم السياسية، والتي كان أبرزها النتائج التي أحرزها مرشحو الإخوان المسلمين في انتخابات مجلس الشعب عام 2005.

ويقوم هذا الرأي على تصور معين حول العلاقة بين شكل النظام السياسي وهيئات المجتمع المدني ؛ ففي النظم التسلطية، يتم دمج هذه الهيئات في جهاز الدولة وإلغاء استقلالها المالي والتنظيمي بحيث تصبح أدوات معاونة للحكومة، وينطبق ذلك على النقابات العمالية والمهنية والنوادي الثقافية والفكرية والجمعيات الدينية. من ناحية أخرى، فإن أحد عناصر التحول إلى الديمقراطية هو إعادة بناء الدور المستقل لهذه الهيئات، واكتسابها دورًا مدنيًّا في إطار تعددي . وفي هذا السياق، يثور السؤال عن كيف يتم إعادة بناء التعددية، وكيف يتم إعادة الدور المدني لهذه الجماعات؟

هذه الإشكالية ليس لها حل سهل أو واحد، ولا يتم حلها دون صراع ؛ ففي داخل كل مؤسسة أو هيئة توجد تيارات وآراء مختلفة، وتوجد قوى مدعمة وأخرى مناهضة للتطور الديمقراطي . ومن الناحية النظرية، فإن عملية الدمقرطة تتم على المستوى السياسي العام (الانتخابات العامة – حرية الصحافة – تكوين الأحزاب السياسية) ، وعلى مستوى مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات. والتصور النظري هو أن دمقرطة مؤسسات المجتمع المدني تدعم عملية التحول الديمقراطي على المستوى السياسي العام ، وربما تبدو هذه العلاقة منطقية وبديهية، ولكنها ليست كذلك في الواقع.

ففي الخبرة المصرية، فإن عملية التطور الديمقراطي في هيئات المجتمع المدني تبدو أحيانًا ، وكأنها تتم في جزر معزولة عن بعضها البعض، دون أن ترتبط بالدمقرطة على المستوى السياسي العام. ويمكن التعبير عن ذلك بحدوث عملية شرذمة Fragmentation بحيث تختلف درجة التحول الديمقراطي من مستوى لآخر، ومن هيئة لأخرى، وبشكل لا يحدث فيه التأثير المتبادل بينهما. ويرتبط بذلك أن ازدياد حدة الصراع السياسي في داخل كل هيئة أو جمعية يؤدي أحيانًا إلى نقص الاهتمام بالمجال السياسي

العام. ولا يستطيع أحد أن يؤكد عما إذا كانت هذه الجزر المدمقرطة سوف تتصل ببعضها البعض مستقبلًا في مسار رئيسي يؤثر على المجال السياسي العام أم لا. ويمكن عمل مشابهة من تجارب التنمية الاقتصادية في البلاد النامية ؛ ففي الخمسينيات من القرن الماضي، ساد تصور بأن استراتيجية التنمية سوف تتم من خلال إقامة «جزر تنمية» ، وأن هذه الجزر سوف تكون بمثابة نموذج يحتذيه الآخرون، وأنه سوف يحدث تأثير وتدفق من الجزر المتقدمة تجاه المحيط المتخلف. وبالطبع .. فإن هذه الجزر ظلت جزرًا محاطة ببحر واسع من التخلف، وانتهى الأمر بأن جزر التنمية تم إغراقها بفيضان البحر وأمواجه. ونحن لا نعرف على وجه اليقين عما إذا كان مستقبل جزر التنمية الديمقراطية سوف يكون أكثر حظًّا من جزر التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: التطور الديمقراطي في مصر- قضايا وتحديات

على ضوء هذا التحليل، يمكن أن نشير إلى عدد من القضايا والتحديات التي تواجه مستقبل التطور الديمقراطي في مصر.

1. بنية الحياة الحزبية:

مع أن مصر تشهد تعددية حزبية واضحة (24 حزباً)، فإن هذه التعددية لم تنعكس آثارها على مجمل الحياة السياسية وتفاعلاتها ؛ مما يوضح ضعف الحضور السياسي للأحزاب ، ويمكن تحديد العوامل التي أسهمت في الوصول إلى هذه النتيجة فيما يلي:

أ- الضعف التنظيمي للأحزاب السياسية عمومًا ؛ فكثير من هذه الأحزاب لا يملك أطرًا تنظيمية، أو هياكل حزبية تنتشر في ربوع البلاد، كما أن أغلبها لم يهتم بعملية التربية السياسية للكوادر والقيادات بداخلها. ويرجع ذلك تارة إلى حداثة نشأة هذه الأحزاب، وتارة أخرى إلى عدم توافر مقومات الحزب فيها، وتارة ثالثة إلى القيود القانونية التي تحكم نشاطها. وقد انعكس هذا الضعف التنظيمي على أداء الأحزاب في الترشيح لمجلس الشعب، وضعف عدد

المرشحين الحزبيين مقارنة بعدد المرشحين المستقلين، والـذي بلـغ في انتخابـات 2005 أربعة أمثال عدد المرشحين الحزبيين. يدل على هـذا الضـعف أيضًـا قلـة عدد الفائزين من مرشحي الأحزاب ، فبعد مرور ربـع قـرن عـلى عـودة الحيـاة الحزبية ، فإن جميع أحزاب المعارضـة لم تحصـل في انتخابـات 2000 إلا عـلى 17 مقعداً، وفي انتخابات 2005 لم تحصل إلا على 12 مقعدًا ، وضم الحزب الـوطني عددًا من الفائزين ، الذين لم يلتزموا بترشيحات الحزب ، وخاضوا الانتخابـات كمستقلين أكثر من أولئك الذين نجحوا على قائمة مرشحيه الأصلية.

ب- عـدم التـوازن بـين حـزب كبـير مهـيمن (الحـزب الـوطني الـديمقراطي) والأحزاب الأخري. فهناك من ناحية ؛ حزب كبـير ورث الإمكانـات الماديـة والتنظيمية للتنظيم السياسي الواحد الذي عرفتـه مصـر قبـل 1976، وورث أيضًا قدرًا لا بأس به من ممارسات العمـل السـياسي والثقافـة السياسـية لهـذا التنظيم.

ويثير ذلك التساؤل حول إمكانة تنشيط التعددية السياسـية بشـكل جـدي وفعـال، وبالذات على ضوء الخبرة التاريخية لمصر التي شهدت قيام الأحـزاب الكبـيرة، التـي هـي أقرب إلى التحالفات الوطنية العريضة ، منها إلى الأحزاب بمعناها العلمي الـدقيق. فعـلى سبيل المثال .. فإن الفترة السابقة على الاحتلال الانجليزي، وإبان الثورة العرابية، شهدت قيام الحزب الوطني الأول. وفي الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى، ارتـبط النضـال الوطني بالحزب الوطني بزعامة مصطفى كامـل. وفي فـترة التعدديـة الحزبيـة قبـل ثـورة 1952، برز عدم التوازن بين الحزب الكبير المتمثل في الوفد، والأحزاب السياسية الأخرى التي لم تتمكن قط من أن تكون بديلًا عنه أو منافسًا له.

وهكـذا .. فـإن تنشـيط التعدديـة الحزبيـة في مصـر يصـطدم بعـدد مـن التقاليـد والممارسات ذات الجذور في الحياة السياسية.

جـ- غياب التمايز الواضح بين برامج الأحزاب السياسية ، بما لا يجعلها تمثل بدائل في نظر الناخبين، وعجز كثير من أحزاب المعارضة عن القيام بوظيفة التعبير عن المصالح وتجميعها وبلورتها في شكل سياسات وبرامج حزبية

د- غياب الديمقراطية الداخلية في أغلب هذه الأحزاب، وتركز سلطة اتخاذ القرار في عدد قليل من قادة الحزب دون مشاركة حقيقية، وغياب الأساليب السلمية لحل النزاعات ؛ مما جعل الانشقاق هو الأسلوب المُتاح لحل الخلافات السياسية ؛ الأمر الذي ترتب عليه نشوب نزاعات حول رئاسة الحزب، واللجوء إلى لجنة الأحزاب التي تصدر قرارًا بتجميد نشاطه.

هـ- اختلال أولويات العمل والنشاط، ففي عديد من الأحيان، دخلت الأحزاب في معارك صحفية وسياسية حادة، وانشغلت بخوض معارك مع نظام الحكم، وبين بعضها البعض، بدلًا من العمل على تأسيس تقاليد ديمقراطية في الممارسة السياسية ؛ ذلك، أن النظام الديمقراطي يقوم على مزيج من التنافس والصراع من ناحية، والتفاهم والإقناع من ناحية أخرى، والعملية الديمقراطية في جوهرها هي سعي دؤوب للجمع بين الأمرين.

وقد أدى كل ما تقدم -إلى جانب أسباب أخرى - إلى ضعف المشاركة السياسية ؛ مما يشير إلى إحدى مشكلات التطور الديمقراطي في مصر. ففي النظام الديمقراطي، تعتبر الانتخابات الدورية هى الآلية الأساسية لاختيار رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان، وأداة إضفاء الشرعية ، لذلك، فإن نسبة مشاركة المواطنين في الانتخابات تصبح أمرًا مهمًّا. وتواجه الخبرة المصرية نقصًا ملموسًا في حجم المشاركة، التي بلغت في انتخابات مجلس الشعب لعام 2000 نسبة 22.1٪، وفي عام 2005 نسبة 23٪.

2. الدور المتغير للهيئة التشريعية

ربما تكون نقطة البداية في تحليل دور أي هيئة تشريعية، هي إدراك الصلة الوثيقة بين البرلمان والديمقراطية. ولعله لا توجد مؤسسة سياسية ، يرتبط أداؤها ارتباطًا وثيقًا

بمفهوم الديمقراطية مثل ما يرتبط به أداء الهيئة التشريعية ؛ فتاريخ التطور الديمقراطي في العالم، هو تاريخ النضال من أجل التمثيل الشعبي، وإقامة هيئات تشريعية منتخبة ، تقوم بمهام التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية. ومن ثم، فإن شكل العلاقة بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية هو أحد أهم مؤشرات حالة الديمقراطية ، أو التطور الديمقراطي لنظام سياسي ما.

ويترتب على ذلك، أن فعالية الأداء البرلماني وشكله يرتبطان بدرجة التطور الديمقراطي. ويثور هناك جدل عما إذا كان البرلمان هو مجرد مرآة ، تنعكس عليها التحولات الحادثة في النظام السياسي، أم أنه يقوم بدوره كآداة للتغيير. ويقصد بالأمر الثاني، وبالذات في النظم السياسية التي لم يكتمل تطورها الديمقراطي، قيام البرلمان بدورٍ في تعميق التطور الديمقراطي وتأكيد الممارسات الديمقراطية، وهو ما عبر عنه بعض الباحثين بتعبير « الدعم الديمقراطي» Democratic Consolidation. فالهيئة التشريعية تقوم بدورها، باعتبارها مؤسسة تمثيلية منتخبة، في تدعيم الديمقراطية ، من خلال تمثيلها للتيارات السياسية والاجتماعية المختلفة، وتنظيم الاختلاف بين مصالحها، وإداراته بشكل سلمي، وبما يحقق التكامل السياسي ويضفي الشرعية السياسية على النظام.

وتحديدًا، فإن الهيئة التشريعية تسهم في « تدعيم الديمقراطية» من خلال ما يلي:

أ- تمثيل القوى السياسية والاجتماعية واستيعابها في إطار مؤسسي، وتنظيم التفاعلات بينها بشكل سلمي ؛ مما يساعد على بلورة « الاتفاق العام» في المجتمع.

ب- مناقشة القضايا الرئيسية المثارة في المجتمع وفي أوساط الرأي العام ، بما يحقق مناخ الشفافية.

جـ- بناء التأييد السياسي للنظام بين المواطنين ، فمع الاعتراف بأن عضو البرلمان يمثل الأمة بأسرها، فإن إحدى مهامه هي التعبير عن مشكلات دائرته؛ مما يؤدي إلى توسيع دائرة التأييد للنظام السياسي وزيادة ارتباط المواطنين به.

د- المشاركة في صنع السياسات العامة من خلال مناقشة مشروعات القوانين ، التي تقترحها السلطة التنفيذية، وكذا من خلال المبادرات التشريعية للأعضاء.

هـ- الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، والتأكد من أن السياسات التي تم إقرارها قد تم تنفيذها على النحو الذي يحقق الأهداف المستوحاة منها.

و- إيجاد قنوات اتصال مع هيئات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية.

في هذا السياق، وفي إطار تراث غلبة السلطة التنفيذية علي السلطة التشريعية.. ارتبط التطور الديمقراطي في مصر بالدعوة لتصحيح العلاقة بين السلطتين. وفي انتخابات مجلس الشعب لعام 2005 ، تضمنت برامج جميع الأحزاب السياسية الرئيسية، بما فيها الحزب الوطني، الإشارة إلى ضرورة تعديل الدستور بما يعطي لمجلس الشعب حق تعديل بنود الموازنة العامة للحكومة في إطار الالتزام بإجمالي الإيرادات والمصروفات، وأن يكون للمجلس حق منح الثقة للوزارة، وحقه أيضًا في سحب الثقة منها دون الدخول في الإجراءات المعقدة التي اشترطها دستور 1971، والتي تتضمن عرض الأمر على رئيس الجمهورية والدعوة لاستفتاء شعبي عام، وهو ما تم إدراجه ضمن التعديلات الدستورية التي وافق عليها المواطنون في استفتاء 2007.

3. معضلة التمثيل السياسي

الأصل في المفهوم الديمقراطي أن تكون الأحزاب مُمثلة للقوى الاجتماعية والتيارات السياسية الفاعلة في المجتمع، وكلما عبرت الأحزاب والمؤسسات السياسية عن تلك القوى والتيارات، ازداد التناسق بين البناء السياسي والبناء الاجتماعي، وازدادت فرص تحقيق الاستقرار.

وبصفة عامة، تثور مشكلة السماح للتيارات السياسية غير الديمقراطية ، مثل التيارات الفوضوية أو العنصرية أو الشمولية ، التي تقوم على ممارسة العنف إزاء الآخرين

بتكوين أحزاب سياسية. ومبعث المشكلة هو أن الديمقراطية تنهض على أساس قبول الأطراف المختلفة بالدستور، وبالقواعد التي حددها لكيفية الوصول إلى السلطة وتداولها. فهل ينبغي أن يسمح النظام الديمقراطي بأن تُستخدم آليات الديمقراطية وإجراءاتها لتقويض هذا النظام، وهو ما حدث في جمهورية ڤيمار بألمانيا، عندما وصل الحزب القومي الاشتراكي (النازي) إلى السلطة من خلال الآليات الديمقراطية، ثم قام بالانقضاض عليها وإلغائها بعد وصوله إلى مقاعد السلطة.

وفي هذا السياق، فإن المعضلة التي تواجهها مصر تتمثل في كيفية التوفيق بين توسيع دوائر التمثيل السياسي وفرصه من ناحية، وضمان عدم استخدام آليات التطور الديمقراطي لوقف هذا التطور أصلاً من ناحية أخرى؛ فالاستقرار السياسي ينبع من مدى تمثيل المؤسسات والأحزاب للقوى الاجتماعية الفاعلة، ومدى قبول تلك القوى للنظام العام الذي يتحقق من خلال اشتراكها في عملية التطور الديمقراطي، وفي التأثير على مسار السياسة العامة. وتُثار هذه المشكلة تحديدًا بالنسبة للتنظيمات الإسلامية السياسية ، التي لجأت إلى استخدام العنف والإرهاب كأداة في العمل السياسي، أو تلك التي تلوح به أو تباركه ؛ فاستخدام العنف يكون من شأنه عدم إتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عما يعتقدونه بحرية، علاوة على أنه يمثل أداة لقهر الآراء المخالفة، وتوجيه المواطنين في مسارات معينة دون غيرها.

كما تثور مشكلة التمثيل السياسي بالنسبة للمرأة والأقباط. وعلى مدى ما يزيد على ثلاثين عامًا، كان هناك نقص واضح في تمثيل الفئتين على قوائم الأحزاب السياسية، وخصوصًا الحزب الوطني الديمقراطي الذي يتحمل قدرًا أكبر من المسئولية باعتباره الحزب الحاكم الأكبر عددًا والأكثر تأثيرًا ونفوذاً. وهو الأمر الذي يدفع برئيس الجمهورية إلى تصحيح هذا الوضع، جزئيًّا، من خلال الاختيارات التي يقوم بها لتعيين عشرة أعضاء في مجلس الشعب، وثلث أعضاء مجلس الشورى، وفقًا لأحكام الدستور. وقد أدى هذا الوضع إلى دعوة متزايدة لتغيير النظام الانتخابي بما يحقق تمثيلًا أفضل لهم.

وبالفعل، وافق مجلس الشعب والشورى عام 2008 على قانون يقضي بتخصيص عدد 64 مقعدًا للمرأة في مجلس الشعب، وهو الأمر الذي يبدأ تطبيقه في انتخابات مجلس الشعب 2010.

4. تبلور المجال السياسي العام وعودة «السياسة»

ويرتبط بمعضلة التمثيل السياسي قضية مدى اتساع «الفضاء السياسي» أو «المجال السياسي العام»، والعلاقة بين السياسة والإدارة. فكما ذكرنا في الفصل الثاني عن السلطة التنفيذية، فإن إحدى خصائص نظام الحكم الذي أقامه الرئيس عبد الناصر، هو غلبة الإدارة على السياسة، وهو ما برز في أنشطة التنظيم السياسي الواحد الذي أقامه النظام، وفي معايير اختيار الوزراء، وفي المهام التي تقوم بها الوزارة.. وقد أدى ذلك إلى سيادة الطابع اللاسياسي في الانتخابات بحيث أصبحت أداة للاختيار بين أشخاص، وليس بين برامج وأفكار وتوجهات.

لقد غابت «السياسة» عن الحياة المصرية لفترة، وضعف معها بناء النخبة السياسية أو الطبقة السياسية، التي تستطيع الوفاء بمتطلبات ممارسة النشاط السياسي بمعناه الصحيح. فالسياسة هي الفضاء أو المجال العام المشترك، الذي يتفاعل فيه الأفراد باعتبارهم مواطنين في مجتمع سياسي منظم. ويتضمن هذا التعريف للسياسة كنشاط إنساني خمسة عناصر: أولها، أنه مجال يتصل بالشأن العام والقضايا، التي تهم المجتمع كله أو إحدى طبقاته أو مجموعاته. وثانيها، أن المشاركة في هذا المجال قاصرة على المواطنين الذين تربطهم رابطة المواطنة. وثالثها، أن هذه المشاركة تتم على قاعدة المساواة الكاملة بينهم جميعًا، بغض النظر عن أي اعتبار آخر، وأن رابطة المواطنة هي رابطة توحيدية، تتجاوز اختلافات الدين والعرق والطائفة والنوع، وتقيم قاعدة للمساواة بينهم جميعاً. وعندما يضيق المجال السياسي، يرتد الأفراد إلى روابطهم التقليدية العائلية والعشيرية والدينية والطائفية والإقليمية؛ بحيث تتراجع الرابطة الوطنية ذات الطابع التوحيدي، وتتقدم الروابط التقليدية ذات الطابع الانقسامي. ورابعها، أن هذا الفضاء السياسي هو

مجال حر ومفتوح يشهد أشكالًا متنوعة من الاتفاق والاختلاف، ومن التعاون والمنافسة، ومن التحالف والعداء وفقًا للبرامج والسياسات والتوجهات التي يتبناها كل فريق. وخامسها، أن المواطنين لا يدخلون هذا المجال كأفراد، وإنما يساهمون فيه من خلال منظمات ومؤسسات ، مثل : الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية والعمالية، والمنظمات غير الحكومية إلى غير ذلك من هيئات.

ومع تبلور التعددية السياسية، بدأت السياسة في العودة على استحياء وبشكل تدريجي. وقامت الأحزاب السياسية، والمناقشات البرلمانية، والصحافة الحزبية والخاصة، والبرامج الحوارية في الفضائيات وأنشطة العالم الافتراضي على الإنترنت بدور مهم في هذا المجال. ولكن العامل الحاسم في إعادة «السياسة« إلى مكانتها في المجتمع ، حدث في عام 2005 مع اقتراح الرئيس مبارك تعديل المادة (76) من الدستور ، الأمر الذي أوجد زخمًا وحراكًا سياسيًّا، وفتح الباب لمرحلة جديدة من تطور الحياة السياسية.

لذلك، فمن الضروري أن نتلمس العناصر والقوى الجديدة، التي أفرزتها تفاعلات العملية السياسية، وذلك بما يدعم التطور الديمقراطي. فما السياسة؟ وبأي معيار نحدد ما إذا كانت السياسة قد تراجعت أو أينعت في مجتمع ما؟ السياسة في جوهرها هي قيام الجماعات والقوى الاجتماعية، الممثلة للمصالح المختلفة في المجتمع بالتعبير عن نفسها، والدفاع عن مصالحها، والسعي لأن تكون السياسات العامة الحكومية محققة لأكبر قدر منها.

والسياسة هي الجدل والتفاعل العلني بين المصالح، التي تمثل قوى اجتماعية وطبقية مختلفة. وفي كثير من الأحيان، فإنه يكون في داخل كل قوة أو طبقة أكثر من مصلحة، ويكون هناك اختلاف حول أولويات المصالح.. ففي حالة العمال مثلاً، هناك خلاف في المصالح بين العمال المهرة الذين يتقاضون مرتبات عالية خصوصاً في القطاع الخاص، والعمال غير المهرة الذين يعملون اعتماداً على بيع قوتهم الجسدية. و الشيء نفسه ينطبق على رجال الأعمال، فيوجد اختلاف في المصالح بين المشتغلين بالصناعة من ناحية والمستوردين من ناحية أخرى، وبين الكبار والصغار في كل فئة.

والسياسة هي السياق الدستوري والمؤسسي، الذي يتم في إطار التفاعل بين مصالح القوى الاجتماعية المختلفة، وهي تحقيق التوازن بشكل سلمي بين المصالح بحيث تشعر كل جماعة أو قوة اجتماعية بأن جزءاً من مصالحها قد تحقق.. والسياسة بهذا المعنى تتضمن عملية التوفيق بين المصالح، من خلال منظومة السياسات العامة التي تتبناها الحكومة.

والصراع الاجتماعي السلمي والذي يعبر عن تعدد المصالح واختلافها هو أمر طبيعي ومشروع، وهو جزء من الجدل الاجتماعي السياسي في أي نظام ديمقراطي، وكلما اتسعت مظاهر هذا الجدل على سطح الحياة الاجتماعية، وتم التعبير عنها بشكل علني ومشروع، ازدهرت السياسة وتوطدت أركانها في النظم الديمقراطية.

وفي ضوء ما تقدم، فإن مصر تشهد عودة متزايدة للسياسة والجدل السياسي والاجتماعي. فعلى المستوى الفكري، تجد الآراء والاجتهادات المختلفة طريقها للتعبير عن نفسها، والدخول في حوار ونقاش بين بعضها البعض. ويوجد فضاء إلكتروني وعالم افتراضي بلا حدود أو قيود، يتيح للشباب فرصة التعرف على منظومات مختلفة من الأفكار والتوجهات والحوار بشأنها، كما يتيح لهم فرصة التعرف على ذواتهم، وإطلاق العنان لأفكارهم. وعلى المستوى الاجتماعي، تمارس أعداد متزايدة من المصريين حقها المشروع في التعبير عن مطالبهم ومصالحهم بشكل سلمي، وفي إطار القانون.

فالإضرابات والاعتصامات ليست بالضرورة تحدياً لسلطة الدولة، أو تقليلاً من هيبة الحكومة، وتشهد الديمقراطيات الراسخة في العالم هذه الظاهرة، دون أن يؤدي ذلك إلى الشعور بأنها تمثل انتقاصاً من هيبة الدولة واحترامها، أو أنها تمثل خطراً على أمنها. والحقيقة، أن حق الإضراب والاعتصام يرتبط بفكرة المساومة الجماعية، وهى أيضاً جزء من التطور الاجتماعي والسياسي ومن التغيير الذي يحدث في سلوك القوى الاجتماعية والحكومة على حد سواء.

5. الديمقراطية، والاقتصاد، والسوق[1]:

النظام السياسي ليس مجرد قواعد دستورية وتنظيمات حكومية وإدارية فحسب، بل إن هذا الإطار الدستوري والمؤسسي يتم توظيفه لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ولتنفيذ السياسات العامة التي اتفق عليها أغلبية المواطنين ؛ فالنظام السياسي- في جوهره - أداة لتوزيع الموارد : المادية وغير المادية ، والنادرة ، والمتنافس عليها بين الطبقات الاجتماعية.

وأحد التعريفات الأساسية لعلم السياسة، كما ورد في مقدمة الكتاب، هو أنه علم توزيعي ؛ أي إنه العلم الذي يدرس كيف يقوم نظام الحكم، من خلال قراراته وسياساته، بتوزيع الموارد النادرة، وأي الطبقات أو الشرائح الاجتماعية تستفيد أو تخسر نسبيًّا ، نتيجة تبني النظام لسياسة اجتماعية ما. ومن ثم، تعتبر الموازنة السنوية للدولة من أهم الوثائق السياسية، إن لم تكن أهمها ؛ لأنها تعكس الأولويات الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية للنخبة الحاكمة ، من خلال عملية تخصيص الموارد.

وتواجه مصر هذه القضية من أكثر من زاوية:

فمن ناحية أولى، هناك الضغوط والتوترات التي تتعرض لها الطبقة الوسطى ، ذات الدخول الثابتة (جهاز الخدمة المدنية والقوات المسلحة والشرطة) ، والتي مثلت العمود الفقري للنظام الاجتماعي والسياسي منذ ثورة يوليو 1952، والتي يمثل التدهور النسبي والمتزايد لوضعها تهديدًا للاستقرار الاجتماعي والسياسي.

---

(1) انظر في هذا المجال حسنين توفيق إبراهيم، **الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية و استراتيجية بالأهرام، 1999)، وكذلك:

Okbazghiyohannes ,**Political Economy of an Authoritarian Modern State and Religious Nationalism in Egypt** (Lewiston, New York: Edwin Mellen Press, 2001).

ومن ناحية ثانية، فإن الشرائح الرأسمالية الجديدة، التي يتزايد دورها الاقتصادي في المجتمع، تسعى إلى اكتساب مكانة سياسية موازية. وقد اتضح ذلك في نشاط جمعيات واتحادات رجال الأعمال، كما برز بشكل واضح في انتخابات مجلس الشعب في أعوام 1995، و2000، و2005 التي اتسمت بزيادة دور رأس المال – وبأشكال مختلفة– في تحديد نتائج الانتخابات.

ومن ناحية ثالثة، تثور قضية حدود العلاقة بين جهاز الدولة والسوق؛ أي العلاقة بين من بيدهم اتخاذ القرارات المنظمة للنشاط الاقتصادي والتجاري، والمستفيدين من تلك القرارات، وخصوصًا مع تولي عدد من رجال الأعمال لمنصب الوزارة. ومن أجل حماية شاغلي مناصب الدولة العليا ومن يعملون معهم من مغبة الانحراف أو سوء استخدام السلطة، أو تعارض المصالح، ويتطلب الأمر تحديد العلاقة بين الثروة والسلطة، وإقامة نظام قانوني مؤسسي للتعامل مع هذا الأمر.

وليس هناك من شك في وجود علاقة وثيقة بين تركز القوة السياسية وتركز القوة الاقتصادية. لذلك، ارتبط قيام الحزب الواحد في الغالبية الساحقة من الدول بسيطرة الدولة المباشرة على الاقتصاد، كما ارتبطت التعددية السياسية بأشكال مختلفة من تبني سياسات السوق والانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن الأخذ بهذه السياسات لا يعني بالضرورة انسحاب الدولة أو الانتقاص من سلطاتها، ولكنه يتضمن إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والاقتصاد، وتغير الأساليب والأدوات ، التي يستخدمها جهاز الحكم في تنظيم الحياة الاقتصادية.

فمن المؤكد – أنه بغض النظر عن شكل النظام الاقتصادي – فإن الدولة هي المسئولة عن الارتقاء بمستوى معيشة المواطن ، يستوي في ذلك أن يكون الحديث عن الولايات المتحدة الأمريكية أو المجر أو مصر.

وبالمنطق نفسه ، وبغض النظر عن شكل النظام الاقتصادي، سوف تظل الدولة هي المسئولة عن مستوى صحة المواطنين، وعن مستوى التعليم الذي يتلقونه، وعن سعر صرف العملة، وعن معدل النمو الاقتصادي.

والخلاصة، أن تزايد أهمية علاقات السوق، وازدياد الدور الاقتصادي والسياسي لرجال الأعمال، لا يعني تخلي الدولة عن مسئوليتها في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفي توفير الخدمات الأساسية للمواطنين من إسكان وتعليم وصحة وغذاء، وأنها المسئولة عن وضع القواعد وتبني السياسات ، التي تضمن الارتقاء بمستوى معيشة وجودة الحياة لأغلبية المواطنين.

رابعاً: التطلع إلى المستقبل

إذا كان التحول الديمقراطي هو عملية اجتماعية وسياسية شاملة، فلا بد أن نتوقع أن يكون هناك من يؤيدها ومن يعارضها.

تستند الديمقراطية في مصر إلى تقاليد فكرية ليبرالية تعود إلى حوالي قرن ونصف من الزمان، وإلى ممارسات فعلية ، مازالت تمثل جزءًا من الوجدان الوطني، وإلى شعور قوي بالوحدة الوطنية والتجانس الاجتماعي، وإلى مجتمع مدني تتعدد مؤسساته ومنظماته بشكل مطرد. ومن ناحية أخرى، ترتطم عملية التحول الديمقراطي بعدة عقبات ، منها: تقاليد المركزية السياسية، وسطوة العاصمة، وموروثات التنظيم السياسي الواحد، وضعف بنية الأحزاب السياسية، ووجود القوى الأيديولوجية الشمولية، وضعف المشاركة.

وبين هذا وذاك، وبحكم طبيعة الجذور التاريخية لعملية التطور الديمقراطي في مصر، فإن هذه العملية سوف تكون طويلة، ومعقدة، ومتعددة الأبعاد. ذلك، أن إدخال التنافسية في الهياكل السياسية المختلفة يهدد كثيرًا من المصالح والامتيازات المكتسبة، والذين سوف يخسرون، من الأرجح أن يقاوموا عملية التغيير، وبعض الذين ينادون

بالتغيير لا يهدفون إلى إحداث تطوير حقيقي لهذه الهياكل، ولكن إلى وراثة تلك المصالح والامتيازات المرتبطة بها. وهناك من يستخدم شعارات الديمقراطية لإضعاف شرعية النخبة الحاكمة ، دون إيمان حقيقي بهذه الشعارات. ودليل ذلك، أنه عندما تولت مثل هذه العناصر السلطة في دول أخرى، فإنها أقامت أنظمة سياسية لا يمكن وصفها بالديمقراطية.

إن خبرة عملية التطور الديمقراطي في المرحلة الراهنة تشير إلى عديد من التحديات:

فهناك أولاً: تحدي تنشيط التعددية الحزبية وترجمتها إلى واقع سياسي حي، وزيادة الحضور السياسي للأحزاب، وتجاوز تقاليد وممارسات الإجماع السياسي الموروثة من فترة التنظيم السياسي الواحد، بما يسمح بالتعامل مع مشكلات اللامبالاة وعدم المشاركة السياسية.

وهناك ثانياً: تحدى تنظيم العلاقة بين جهاز الدولة والسوق ، بما يحقق كفاءة تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي بما يرفع من مستوى الأداء الاقتصادي، ويحقق معدلات أعلى من النمو مع اتباع سياسات توزيعية عادلة.

وهناك ثالثاً: تحدي العلاقة بين «القطاع المدني« و « القطاع العسكري»، ودور كل منهما في تأسيس شرعية النظام، والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وكيفية التوفيق بين «احترافية» القوات المسلحة من ناحية، ودورها باعتبارها خط الدفاع النهائي لحماية الشرعية الدستورية من ناحية أخرى.

وهناك رابعاً: تحدي استمرار التطور الديمقراطي ، مع احتواء محاولات التدخل الخارجي في الشئون الداخلية.

ومع أن هذه التحديات عديدة ومهمة.. فإن نظرة فاحصة إلى خريطة الأحزاب المصرية توضح وجود دائرة عريضة من الاتفاق بينها تسمح بالعمل المشترك، وتضمن

استمرار عملية التطور الديمقراطي، وتوفر الأرضية المشتركة للعمل بين عدد كبير من الأحزاب في مواجهة التيارات المعادية للديمقراطية ، وهذه هي المهمة الأولى «للإدارة السياسية« لتدعيم التطور الديمقراطي في مصر.

ولكن هذه الإدارة السياسية لا تتم في فراغ، وإنما في سياق اجتماعي واقتصادي له مواصفات محددة. فعلينا أن نتساءل مثلًا عن معنى الديمقراطية أو الليبرالية للفلاح أو العامل الذي لا يعرف القراءة والكتابة ، والذي يجد قوت يومه بمشقة ويتعامل مع الحياة بمنطق «من اليد إلى الفم» ؛ فالليبرالية هي خطاب إيديولوجي، ورغم أهميته العظمى للتقدم الاجتماعي، فإن جاذبيته أكبر للمتعلمين والمثقفين والمشتغلين بالفكر ، والذين يدركون أهمية الحريات العامة وحقوق الإنسان. وعلى هؤلاء إدراك أن التعددية السياسية ليست حلًّا في حد ذاتها لمشكلات التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أهميتها تكمن في أنها تقدم الإطار السياسي الأكثر ضماناً للتقدم والتنمية. ومعنى هذا، أن مسائل مثل زيادة الإنتاج، وحسن توزيع العائد، والضمان الاجتماعي هي قضايا ترتبط بنجاح التطور الديمقراطي.

لقد قيل مرة إن التعددية المصرية هي لحظة توازن مؤقتة بين القوى السياسية ، تم اللجوء إليها في منتصف السبعينيات من القرن العشرين ، وهذا القول يحتاج إلى مراجعة؛ فالتوازن يعني وجود قوى سياسية مستقلة تتصارع وتتحالف فيما بينها ، ثم تصل إلى نقطة توازن ما، وهو أمر لا يمكن إثباته في هذه الحالة. والأصوب أن يُقال أن القيادة المصرية أحست بالضغوط السياسية المتزايدة، ورأت في التعددية الحزبية الطريقة الأفضل للتعامل مع هذه الضغوط، وبالذات بعد هزيمة 1967 ، وتفتت النخبة الحاكمة وانقساماتها، وازدياد المشكلات الاقتصادية.

إن التاريخ ليس مؤامرة، وهو ليس مسارًا محدد سلفًا وفقًا لنظرية ما، والعملية التاريخية مليئة بالتوقعات والبدائل، وهي قد تتجه إلى أكثر من منحى . والذين يبدأون عملية ما قد لا يكونون هم أكثر المستفيدين منها في النهاية، وهذه هي حيوية التاريخ

البشري. وبغض النظر عن نوايا الذين بدأوا التعددية الحزبية في مصر، فإن **ديناميات** هـذه العملية لها وجودها المستقل.

إن استمرار العملية الديمقراطية يرتبط بتطور التنوع الاجتماعي والاقتصـادي في مصر. وكلما ازداد التمايز، ازدادت الحاجة للتعبير السياسي المتعدد ؛ لكي تعـبر الفئـات والجماعات عن مصالحها المختلفة. واستمرار العملية الديمقراطيـة يخلـق مناخًـا لـدى الرأي العام يقوم على تعدد الرأي والاختلاف.

ومن ناحية أخرى، فإن العملية الديمقراطية تخلـق القـوى المعاديـة لهـا ، وهنـاك القوى التي ازدهرت مصالحها في ظل التسلطية، مصالح ترتبط أحيانًـا بفسـاد لا يُـراد الكشف عنه، أو مصـالح تـرتبط بوجـود أشـخاص غـير مـؤهلين ، ولكـنهم يتولـون مناصب كبيرة، وهناك تقاليد السلطة غير المقيدة ، التي تتصـرف دون حدود أو رقابـة من برلمان أو صـحافة. وكلـما توسـعت العمليـة الديمقراطيـة ، شـعرت هـذه القـوى بالخطر على مصالحها ومواقعها .

وهناك أيضًا خطر أن تتحول العملية الديمقراطية إلى مجرد مناظرات بين المثقفـين يظهر فيها كل فريق عضلاته، مما يـؤدي إلى اغـتراب الطبقـات والفئـات الأخـرى؛ إذ يبدو التحول الديمقراطي، من وجهة نظر هؤلاء، مسألة تتعلق بـالمثقفين ، ولـيس لهـا انعكاس مباشر على حياتهم، وبالذات في المجال الاقتصادي.

عملية التحول الديمقراطي إذن هي عملية صراعية، وهي تتضمن إعادة البناء لكثير من نواحي الحياة في المجتمع والدولة ؛ فهي تتصل بالثقافة السياسية، وبالعلاقة بين المركز والهامش، وبزيادة الإنتاج وحل المشكلات الاقتصادية، وبالعلاقـة بـين الـديني والمـدني، والعلاقة بين السلطة والثروة، وبين الدولة والسوق...

والعوامل المؤثرة على هذا التطور عديدة ومتنوعة، ولكن من المهم الإشـارة إلى العامل الاقتصادي، وقدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد وتوظيفها بشكل رشـيد

وفعال؛ لرفع مستوى معيشة المصريين وجودة حياتهم. إن مشكلة مصر السياسية الأولى هي كفاءة إدارة الموارد الاقتصادية، والذين يريدون تدعيم التطور الديمقراطي في مصر ، عليهم أن يبحثوا في الأساليب والأدوات التي تجعل من هذا التطور دعمًا لحل المشكلة الاقتصادية في مجتمع ، بلغ عدد المواليد فيه عام 2008 1.9 مليون طفل.

تلك هي الإشكالية الحقيقية التي ترتبط بمستقبل الديمقراطية في مصر.

obeikandl.com

obeikandl.com

د. عليّ الدين هلال

- أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وعضو مجلس الشورى.
- حصل على درجة الدكتوراه في عام 1972، وعمل بالتدريس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، والتي تدرج في مناصبها فكان مديرًا لمركز البحوث السياسية، ورئيسًا لقسم العلوم السياسية، وعميدًا للكلية.
- في مجال العمل التنفيذي، تولى مهام أمين المجلس الأعلى للجامعات، ووزير الشباب.
- في مجال العمل الأهلي، كان أول نائب رئيس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وهو رئيس مجلس أمناء مؤسسة «**بداية**» لتمكين الشباب.
- أثرى المكتبة بعشرات الكتب والبحوث، باللغتين العربية والإنجليزية، في قضايا تطور النظم السياسية في المنطقة العربية وخصوصًا مصر.
- حصل عام 1978 على وسام العلوم والفنون من الدرجة الأولى عن كتاب «تطور نظام الحكم في مصر – العهد البرلماني 1923–1952».

obeikandi.com